November 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر

الدورة السادسة والثلاثون

روما، 18 – 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

تقرير الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي
روما، 14 و15 و17 أكتوبر/تشرين الأول 2009

بيان المحتويات

	الفقرات
أولاً– المسائل التنظيمية	3–1
ثانياً– المعالم البارزة لأثر الأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي	8–4
ثالثا– إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي	12–9
رابعاً– متابعة المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	19–13
خامساً– المسائل الأخرى	20–19

المرفق ألف: جدول أعمال الدورة

المرفق باء: عضوية اللجنة

المرفق جيم: البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة

المرفق دال: قائمة الوثائق

المرفق هاء: بيان المدير العام

المرفق واو: بيان السيدة Josette Sheeran، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

المرفق زاي: بيان السيد Kevin Cleaver، مساعد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المرفق حاء: إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS:2009/2 Rev.1)

أولاً– المسائل التنظيمية

1– عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي دورتها الخامسة والثلاثين في الفترة من 14 إلى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009 في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما. وقد حضر الدورة مندوبون من 101 عضواً من أصل 123 عضواً في اللجنة ومراقبون من 5 من الدول الأعضاء الأخرى في منظمة الأغذية والزراعة، والكرسي الرسولي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وجماعة فرسان مالطة، ومراقبون من 6 من وكالات وبرامج الأمم المتحدة؛ ومراقبون من 3 من المنظمات الحكومية الدولية ومن 30 من المنظمات غير الحكومية الدولية. وقد ألحقت بالتقرير المرفقات التالية: المرفق ألف – جدول أعمال الدورة؛ المرفق باء – عضوية اللجنة؛ المرفق جيم – البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة؛ المرفق دال – قائمة الوثائق. وألقى الدكتور جاك ضيوف، المدير العام للمنظمة، بياناً يرد نصه الكامل في المرفق هاء. وألقت بدورها السيدة Josette Sheeran، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي بياناً يرد نصه الكامل في المرفق واو. كما ألقى السيد Kevin Cleaver، مساعد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بياناً يرد نصه الكامل في المرفق زاي. والقائمة الكاملة للمشاركين متوفرة لدى أمانة لجنة الأمن الغذائي.

2– وكانت السيدة Maria del Carmen Squeff، من الأرجنتين، قد افتتحت الدورة بصفتها رئيسةً للجنة.

3– وعيّنت اللجنة لجنة صياغة تضمّ أعضاء من أفغانستان، أستراليا، النمسا، البرازيل، كندا، الصين، كوبا، جمهورية مصر العربية، اليابان، كينيا، ليسوتو، السويد، ويرأس هذه اللجنة الدكتور نبيل أحمد سعد (السودان).

ثانياً– المعالم البارزة لأثر الأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي

4– تدارست اللجنة تأثير الأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي وكيفية تعاطي مختلف أصحاب الشأن مع هذه الأزمة على المستوى الوطني. وقد أعطى السيد حافظ غانم، المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لمحة سريعة موجزة عن تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لعام 2009 والذي أطلق رسمياً خلال الدورة الحالية للجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد نُشر التقرير هذا العام بالتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وبمساهمة أيضاً من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومن جهات أخرى. ورحبت اللجنة بصدور تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009.

5– وفي ما يلي الرسائل الرئيسية وأبرز النقاط التي تضمّنها تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لعام 2009:

- حتى قبل الأزمتين الغذائية والاقتصادية الأخيرتين، كان الجوع قد بدأ بالارتفاع في ما يدلّ على الطابع المزمن والهيكلي المتجذّر لهذه المشكلة؛
- تشير التقديرات إلى أنّ عدد ناقصي التغذية في العالم قد بلغ 1.02 مليار نسمة في عام 2009؛ وتُعزى الزيادات الحادة التي حصلت منذ عام 2007 أساساً إلى الأزمتين الغذائية والمالية؛

- يعمد الفقراء في مواجهة الأزمات إلى التقليل من حجم وجباتهم، والحد من تنوّعها، وخفض ما ينفقونه على التعليم والرعاية الصحية؛
- من شأن وجود قطاع زراعي معافى أن يشكل رادعاً اقتصادياً وعلى مستوى فرص العمل في أوقات الأزمات؛
- يجدر بشبكات الأمان أن تعالج التأثيرات في الأجل القصير وأن تترافق مع دعم بعيد الأجل للقطاعات الإنتاجية، وفي طليعتها القطاع الزراعي؛
- من شأن النهج القائم على الحق في الغذاء أن يؤدي دوراً هاماً في القضاء على انعدام الأمن الغذائي.

6- وأُعرب عن الأسف لعدم إتاحة الفرصة للجلسة العامة للجنة لدراسة تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009، وتم حث أمانة المنظمة على أن تصدر التقرير، في المستقبل، قبل فترة كافية من اجتماع لجنة الأمن الغذائي العالمي بما يتيح إجراء مناقشات معمقة بشأنه.

7- وأبرزت الرئيسة أهمية استخلاص العِبر من التجارب الموجودة والمبادرات الجارية على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ورحّبت اللجنة بالعروض التي قدّمها أربعة من الخبراء المدعوين لهذه الدورة والذين تشاطروا تجاربهم والدروس الرئيسية المستفادة وأداروا النقاش الذي أعقب ذلك. وكان الشعور السائد هو أنه يمكن مواصلة هذا النوع من المناقشات التفاعلية في الدورات المقبلة للجنة.

8- وفي ما يلي ملخص عما تضمنته العروض الأربعة من مواضيع ورسائل.

(أ) *كيف يمكن تيسير التعاون الوزاري المشترك على المستوى الوطني؟* عرض السيد Rafael Uaiene، من معهد البحوث الزراعية في موزامبيق، الهيكل المؤسسي للأمانة الفنية للأمن الغذائي والتغذية في موزامبيق والتقدم الذي أحرزته حتى الآن في هذا المجال. وشدد على أهمية:

- تحسين التواصل وتبادل المعلومات بين الأطراف الفاعلة كافة؛
- توجيه الجهود في ضوء عمليات تقييم مدى التعرض للخطر.

(ب) *لمعرفة كيف يمكن للحوار بين مختلف أصحاب الشأن أن يساهم في التوصل إلى ردّ فعّال على مستوى السياسات*، انطلق السيد Francisco Sarmento من تجربة منظمته غير الحكومية، وهي منظمة Action Aid International، في مجال إقامة أطر مؤسسية في أكثر من عشرين بلداً. وشدد على أهمية ما يلي:

- الاستفادة من المنظمات الأهلية ومن معارفها في استراتيجيات الأمن الغذائي؛
- بناء قدرات الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني؛
- تشاطر المعارف والتجارب بين البلدان.

(ج) *كيف يمكن زيادة مساءلة البلدان والمانحين على التزاماتهم بالنسبة إلى الحد من الجوع ومن انعدام الأمن الغذائي؟* أحاطت السيدة Adriana Aranha، من وزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع في البرازيل، علماً بالتقدم المحرز بفضل برنامج القضاء على الجوع على صعيد الحد من انعدام الأمن الغذائي. وتشمل العناصر الرئيسية ما يلي:

- شراء الأغذية الأساسية من صغار المزارعين من النساء والأسر والإفادة منها في برامج التغذية المدرسية، وبرامج الدعم الإنساني والاجتماعي؛
- إقامة شراكات متينة بين أصحاب شأن مختلفين؛
- أسلوب في العمل قائم على احترام الحقوق؛
- وقيادة قوية على أعلى المستويات الحكومية.

(د) *كيف يمكن لقطاع زراعي قوي أن يوفر رادعاً اقتصادياً وعلى مستوى فرص العمل في أوقات الأزمات؟* أعطى البروفيسور Benyamin Lakitan، من وزارة البحوث والتكنولوجيا في إندونيسيا، وقائع تظهر أهمية القطاع الزراعي كحاجز وقائي خلال الأزمات الاقتصادية، كما حدث في إندونيسيا خلال الأزمة الاقتصادية التي شهدتها آسيا في التسعينات من القرن الماضي. وشملت العناصر الرئيسية ما يلي:

- أسفر انحسار فرص العمل في القطاع الصناعي عن التحول إلى العمل في الأراضي مما وفر مورداً للرزق للملايين من الناس؛
- نشأت فرص عمل إضافية في الزراعة وما يتصل بها من أعمال تجارية، مثل المناولة ما بعد الحصاد وتجهيز الأغذية وتوزيعها؛
- هناك تحد قائم لزيادة الدخول الزراعية بحيث يواصل الناس العمل في الزراعة عوضاً عن العودة إلى العمالة الصناعية.

ثالثا– إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

9– قدّمت السيدة Maria del Carmen Squeff، بصفتها الرئيسة، هذا البند من خلال عرض موجز لأبرز ما جاء في الوثيقة CFS:2009/2 بعنوان "إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي"، وما تضمّنته من قضايا رئيسية عالقة. وقد رحّبت اللجنة بهذه الوثيقة وأثنت على عمل الرئيسة والمكتب للنهج المنفتح والتشاركي الذي اعتُمد في عملية إصلاح اللجنة، ولاسيما من خلال إنشاء مجموعة اتصال مفتوحة أمام مشاركة ممثلي جميع أصحاب الشأن.

10– وقد أفضى عمل مجموعة الاتصال والجلسة العامة للجنة إلى إصدار وثيقة معدّلة عن إصلاح اللجنة، جرت الموافقة عليها برمتها في الجلسة العامة (المرفق حاء).

11- ووافقت اللجنة على وجوب عرض الوثيقة النهائية الخاصة بإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي على الأجهزة الرئاسية لكل من برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعلى المشاركين والمراقبين في اللجنة المصلَحة للأمن الغذائي العالمي.

12- وطلبت اللجنة بأن يمضي مكتب الشؤون القانونية قدماً في إدخال التعديلات على اللائحة العامة للمنظمة والنظام الداخلي للجنة الأمن الغذائي العالمي، لتنظر فيها لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، وذلك وفقاً لخطة التنفيذ الواردة في الفقرة 51 من وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

رابعاً- متابعة المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

13- تدارست اللجنة الوثيقة CFS: 2009/3 التي قدّم السيد Alexander Müller، المدير العام المساعد للإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، عرضاً موجزاً لها. وأشارت اللجنة إلى المداخلتين القيمتين اللتين تقدم بهما كل من السيد Celso Carvalho، من وزارة التنمية الزراعية في البرازيل والسيدة Astrid Jakobs de Pàdua، من وزارة الأغذية والزراعة وحماية المستهلك الاتحادية الألمانية على التوالي عن تجربة البرازيل في مجال تطبيق التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وأهمية إدارة الحيازات لدعم عملية إصلاح الأراضي والتنمية الريفية ولإعمال الحق في الغذاء.

14- وأقرت اللجنة بأهمية تأمين الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى من أجل التخفيف من وطأة الفقر والجوع والتحديات الأساسية التي تطرحها إصلاحات حيازة الأراضي. وأعقب ذلك مناقشة مفتوحة بإشراف ميسّر كان الغرض منها تحديد الجوانب الرئيسية لحوكمة الحيازات من الأراضي، التي تحتاج إلى توجيهات سياسات، والعوائق التي تعترض طريق القضايا والاقتراحات لإعداد الخطوط التوجيهية الطوعية لترشيد حوكمة الحيازات من الأراضي والموارد الطبيعية. وأشارت اللجنة إلى أنّ عناصر هامة لمتابعة المؤتمر الدولي والإعلان النهائي الصادر عنه مدرجة ضمن الهدف الاستراتيجي "واو" و الهدف الاستراتيجي "زاي" الواردين في الخطة المتوسطة الأجل (2013/2010) وطلبت رفع تقارير عن العمل في هذه الميادين إلى الدورة المقبلة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

15- ورأت اللجنة أن اقتراح إعداد خطوط توجيهية طوعية لترشيد حوكمة الأراضي والموارد الطبيعية يعتبر نهجاً قيماً لمعالجة قضايا الحقوق وكفاءة المؤسسات المعنية بحيازة الأراضي تماشياً مع روح الإعلان النهائي الذي صدر عن المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنّ المسائل المتعلقة بحيازة الأراضي وإصلاح الأراضي تختصّ إلى حد كبير بكلّ بلد من البلدان وينبغي التعاطي معها على هذا الأساس.

16- على أن اللجنة لاحظت أيضاً أنّ اقتراح إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية لترشيد حوكمة الأراضي لا يغطي جميع العناصر الرئيسية الواردة في الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي ولا متابعة هذا المؤتمر. وجرت الإشارة إلى أن الإصلاح الزراعي ودعم الزراعة الأسرية الصغيرة الحجم والتنمية الريفية المنصفة هي عناصر أساسية لمتابعة المؤتمر الدولي ولا بد من معالجتها ضمن الأعمال التي تضطلع بها المنظمة.

17- واقترحت اللجنة أن تُبلغ المنظمة المؤتمرات الإقليمية التي ستعقدها في سنة 2010 بإمكانية رفع تقارير عن متابعة المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية واقتراح إجراءات محددة لعملية المتابعة هذه لكي تنظر فيها لجنتا المالية والبرنامج والمجلس (في 2010) والمؤتمر (في 2011). وينبغي في هذا الإطار مراعاة الأدوار والإجراءات الجديدة بالنسبة إلى المؤتمرات الإقليمية (بعد إصلاح المنظمة).

18- وطُرح اقتراح بالنظر إلى الطبيعة الفنية المعقدة للمسائل المتصلة بحيازة الأراضي وإصلاح الأراضي والتنمية الريفية، وفي ضوء ارتباطها الوثيق بالأمن الغذائي، أن تُعرض هذه القضايا، إلى جانب متابعة المؤتمر الدولي، على فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية لمزيد من التحليل والمناقشة.

خامساً – المسائل الأخرى

19- انتخبت اللجنة بالتصفيق أعضاء المكتب المقبل للجنة وهم: السيد Noel D. De Luna، نائب الممثل الدائم لجمهورية الفلبين رئيساً والممثلين من كلّ من الاتحاد الروسي، الأردن، أستراليا، البرازيل، بلجيكا، الجزائر، جمهورية مصر العربية، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، ماليزيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

20- وأوصت اللجنة بأن تُعقد دورتها السادسة والثلاثين خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2010 وأن ترتبط بيوم الأغذية العالمي على النحو المبيّن في الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات الأجهزة الرئاسية للمنظمة. وسوف يقرر المدير العام المواعيد المحددة بالتشاور مع رئيس اللجنة.

المرفق ألف

جدول أعمال الدورة

أولاً– المسائل التنظيمية

(أ) اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني
(ب) بيان المدير العام أو من يمثّله
(ج) العضوية في اللجنة

ثانياً– الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الأمن الغذائي (من "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009")

ثالثاً– إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

رابعاً– متابعة المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

خامساً– المسائل الأخرى

(أ) ما يستجدّ من أعمال
(ب) انتخاب هيئة المكتب
(ج) ترتيبات الدورة السادسة والثلاثين
(د) تقرير الدورة

المرفق باء

عضوية اللجنة

(في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009)

أفغانستان
الجزائر
أنغولا
الأرجنتين
أرمينيا
أستراليا
النمسا
أذربيجان
بنغلاديش
بيلاروس
بلجيكا
بنن
بوليفيا
البرازيل
بلغاريا
بوركينا فاسو
الكاميرون
كندا
الرأس الأخضر
شيلي
الصين
كولومبيا
الكونغو
كوستاريكا
كوت ديفوار
كرواتيا
كوبا
قبرص
الجمهورية التشيكية
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
مصر
السلفادور
إريتريا
إستونيا
إثيوبيا
غينيا الاستوائية
الجماعة الأوروبية
(منظمة عضو)
فنلندا
فرنسا
غابون
غامبيا
ألمانيا
غانا
اليونان
غواتيمالا
غينيا
هايتي
هندوراس
هنغاريا
آيسلندا
الهند
إندونيسيا
جمهورية إيران الإسلامية
العراق
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
الأردن
كينيا
الكويت
لاتفيا
لبنان
ليسوتو
الجماهيرية العربية الليبية
ليتوانيا
لكسمبرغ
مدغشقر
ماليزيا
مالي
موريشيوس
المكسيك
المغرب
موزامبيق
ناميبيا
هولندا
نيوزيلندا
نيكاراغوا
النيجر
النرويج
باكستان
بنما
باراغواي
بيرو
الفلبين
بولندا
البرتغال
قطر
جمهورية كوريا
جمهورية مولدوفا

رومانيا
الاتحاد الروسي
سان فنسنت وغرينادين
سان مارينو
المملكة العربية السعودية
السنغال
صربيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
جنوب أفريقيا

إسبانيا
سري لانكا
السودان
السويد
سويسرا
تايلند
توغو
تونس
تركيا
أوغندا

أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة
جمهورية تنزانيا المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
فنزويلا
اليمن
زامبيا
زمبابوي

المرفق جيم

البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة

البلدان الأعضاء في اللجنة

أفغانستان
الجزائر
أنغولا
الأرجنتين
أستراليا
النمسا
أذربيجان
بنغلاديش
بلجيكا
البرازيل
بلغاريا
بوركينا فاسو
الكاميرون
كندا
الرأس الأخضر
شيلى
الصين
كولومبيا
كوستاريكا
كوت ديفوار
كوبا
قبرص
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
مصر
السلفادور
غينيا الاستوائية
إريتريا
إستونيا
إثيوبيا
الجماعة الأوروبية (منظمة عضو)
فنلندا
فرنسا
غانا
اليونان
غواتيمالا
غينيا
هايتي
هنغاريا
آيسلندا
الهند
إندونيسيا
جمهورية إيران الإسلامية
العراق
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
الأردن
كينيا
الكويت
ليسوتو
الجماهيرية العربية الليبية
لكسمبرغ
ماليزيا
مالي
موريشيوس
المكسيك
المغرب
موزامبيق
هولندا

نيوزيلندا
النيجر
نيجيريا
النرويج
باكستان
بنما
باراغواي
بيرو
الفلبين
البرتغال
قطر
جمهورية كوريا
رومانيا
الاتحاد الروسي
سان مارينو
المملكة العربية السعودية
السنغال
سلوفاكيا
جنوب أفريقيا
إسبانيا
سري لانكا
السودان
السويد
سويسرا
تايلند
تونس

ممثلو الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
البنك الدولي
برنامج الأغذية العالمي

تركيا
أوغندا
أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة
جمهورية تنزانيا المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
فنزويلا (جمهورية .. البوليفارية)
اليمن
زامبيا
زمبابوي

المراقبون من الدول الأعضاء غير الأعضاء في اللجنة

جمهورية الكونغو الديمقراطية
ملاوي
موريتانيا
عُمان
الجمهورية العربية السورية

المراقبون الآخرون

الكرسي الرسولي
منظمة التحرير الفلسطينية
منظمة فرسان مالطة المستقلة

المراقبون عن المنظمات الدولية الحكومية

الاتحاد الأفريقي

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

معهد التعاون في مجال الزراعة في البلدان الأمريكية

المراقبون عن المنظمات الدولية غير الحكومية

منظمة ACTION AID

منظمة مكافحة الجوع

مجموعة العمل بشأن التآكل والتكنولوجيا والتكتل

وكالة التعاون والبحوث في مجال التنمية

الاتحاد الآسيوي للمزارعين من أجل التنمية الريفية المستدامة

منظمة BIOVERSITY INTERNATIONAL

تجمّع COLLECTIFS STRATEGIES ALIMENTAIRES

CONCERN WORLDWIDE

CONFEDERACIÓN DE ORGANIZACIONES DE PRODUCTORES FAMILIARES DEL MERCOSUR AMPLIADO

الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

منظمة CROPLIFE INTERNATIONAL

FIAN INTERNATIONAL – شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء

منظمة غرينبيس الدولية

الاتحاد الدولي لنوادي اللايونز

الاتحاد الدولي للطلاب في مجال الزراعة والعلوم ذات الصلة

اللجنة الدولية للري والصرف

الاتحاد الدولي للاقتصاد المنزلي

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين

الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية

الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة

الحركة الكاثوليكية الدولية للشباب الزراعي والريفي

لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

الحملة الدولية للأغذية والزراعة والتنمية الريفية لاستئصال الجوع والفقر (MORE AND BETTER CAMPAIGN)

OXFAM INTERNATIONAL

PASSIONIST INTERNATIONAL

PRACTICAL ACTION

منظمة الروتاري الدولية

الرابطة الدولية لأخوات المحبّة

المنظمة النسائية للتغيير في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية

الرابطة النسائية العالمية من أجل السلام والحرية

المرفق دال

قائمة الوثائق

رقم الوثيقة	العنوان
CFS:2009/1	جدول الأعمال المؤقت والملاحظات عليه
CFS:2009/2	إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي
CFS:2009/3	متابعة المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية – تحسين الأمن الغذائي والتنمية الريفية من خلال إدارة أفضل للحيازات
CFS:2009/Inf.1	الجدول الزمني المؤقت
CFS:2009/Inf.2	قائمة الوثائق
CFS:2009/Inf.3	عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي
CFS:2009/Inf.4	قائمة المندوبين والمراقبين
CFS:2009/Inf.5	بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء
CFS:2009/Inf.6	بيان المدير العام أو من يمثله
CFS:2009/Inf.7	وثيقة مقدمة من فرق المهام الرفيع المستوى في منظومة الأمم المتحدة والمعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي
CFS:2009/Inf.8	مراقبة الأنشطة المتصلة بالأمن الغذائي على المستوى الوطني: التقدّم المنهجي والنتائج التوضيحية
CFS:2009/Inf.9	مذكرة إعلامية عن ميزانية لجنة الأمن الغذائي العالمي

المرفق هاء

بيان المدير العام

السيدة الرئيسة، السيدات والسادة أعضاء مكتب اللجنة،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي،
السيد ممثل مدير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
السادة المندوبون والمراقبون الكرام،
السيدات والسادة،

اسمحوا لي بدايةً أن أشكركم على حضوركم اليوم في روما للمشاركة في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي. وينعقد اجتماعكم هذا في وقت حرج للغاية، حيث أنّ اللجنة مدعوّة للخوض في غمار عملية إصلاح لكي تؤدي على أكمل وجه المهمة الموكلة إليها في وقت يواجه فيه الأمن الغذائي العالمي أصعب التحديات.

وفي عام 1996، قطع مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة عهداً رسمياً بخفض عدد الجياع وناقصي التغذية في العالم إلى النصف. وتحقيقاً لذلك، اعتمد برنامجاً لكفالة الأمن الغذائي المستدام. وأعيد التأكيد مجدداً على هذا الالتزام في مؤتمر القمة للألفية الذي عُقد في سنة 2000، وبعد ذلك في مؤتمر القمة العالمي للأغذية: *خمس سنوات بعد الانعقاد* في عام 2002، ومن ثمّ في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في شهر يونيو/حزيران 2008.

ولسوء الحظّ أنّ آخر البيانات المتوافرة لدى المنظمة عن الجوع وسوء التغذية في العالم تشير إلى أنّ الوضع الراهن يبعث على القلق أكثر مما كان عليه في عام 1996. فانعدام الأمن الغذائي قد ارتفع في شتى أنحاء العالم خلال السنوات الثلاث الماضية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الأزمة العالمية في 2007–2008 التي تسبب بها الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية وتفاقمت من ثمّ تحت وطأة الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف بعالمنا منذ ما يربو على السنة. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد من يعانون الجوع والفقر المزمنين في عام 2009 بمقدار 105 مليون نسمة مقارنة بالعام الماضي، فوصل بذلك العدد الإجمالي لناقصي التغذية إلى أكثر من مليار نسمة، أي شخص واحد من أصل كل ستة أشخاص في العالم. ويعيش معظم هؤلاء الأشخاص تقريباً في البلدان النامية: 642 مليوناً في آسيا والمحيط الهادي؛ 265 مليوناً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ 53 مليوناً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و42 مليوناً في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وفي شهر يوليو/تموز، كان عدد البلدان التي تعاني من أزمة غذائية خطيرة وتحتاج إلى مساعدة طارئة 30 بلداً. ويوجد عشرون بلداً من هذه البلدان في أفريقيا وعشرة منها في آسيا والشرق الأدنى.

وتشكل أزمة انعدام الأمن الغذائي تهديداً خطيراً يحدق بالسلم والاستقرار العالميين وهو ما تأكّد من خلال "أعمال الشغب الناشئة عن الجوع" التي اندلعت في 2007–2008 في 22 بلداً موزعاً في مختلف أنحاء العالم. ويجدر بنا العمل فوراً على إيجاد توافق سياسي دولي واسع النطاق للقضاء نهائياً وبسرعة على الجوع في العالم واتخاذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض.

وإنّ تحدي القضاء على الجوع ليس مسألة نقص في المعرفة أو الإمكانات المتاحة للمجتمع الدولي.

والرؤية المتمثلة في بناء عالم خالٍ من الجوع ليست صعبة المنال. ولكنها تتطلّب إجراء تغييرات ملموسة في الاستراتيجيات السياسية كشرط أساسي لبلوغ هذا الهدف.

ولقد آن الأوان للعمل بشكل مسؤول والتصدي للأسباب العميقة والمتعددة لانعدام الأمن الغذائي من خلال اتخاذ قرارات شجاعة واعتماد حلول سياسية واقتصادية ومالية وفنية مستدامة.

وإنّ الأزمة الغذائية في الفترة 2007–2008 سلّطت الضوء على هشاشة الحوكمة الحالية للأمن الغذائي العالمي. وعليه، ورغم حسنات لجنة الأمن الغذائي العالمي الكثيرة، ولا سيما طابعها الحكومي الدولي المشترك بين عدة دول ذات سيادة، وتركيبتها العالمية وحيادها، لم تتمكن هذه اللجنة من تأدية مهمة متابعة الأمن الغذائي التي أوكلت إليها على أكمل وجه. وهناك خمسة أسباب على الأقلّ حالت دون ذلك: (1) عدم وجود هيئة دولية قادرة على اتخاذ قرارات سياسية رفيعة المستوى في قطاعات التعاون الدولي، ولا في قطاعي الأغذية والزراعة؛ (2) عدم وجود إطار متكامل من المشورة العلمية القطاعية بخصوص الجوع في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة؛ (3) ليست لدى اللجنة القدرة على تقييم وتنسيق السياسات التي تؤثر في الأمن الغذائي العالمي: لا سيما في قطاعات الإنتاج والصناعات الزراعية والتجارة وشبكات الأمان الاجتماعي والتمويل؛ (4) عدم وجود آلية فعالة لمتابعة القرارات والإجراءات المتصلة بالأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي؛ و(5) عدم توافر الموارد المالية الكافية لتأدية المهام الموكلة إليها.

وخلال المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في شهر يونيو/حزيران 2008، صدرت اقتراحات عملية من أجل تعزيز حوكمة الأمن الغذائي. ومن هذه الاقتراحات إنشاء فريق عالمي من الخبراء الرفيعي المستوى معني بالأغذية والزراعة، فضلاً عن إقامة شراكة عالمية لتشجيع التشاور مع الشركاء كافة وتيسير تنسيق الإجراءات وتطبيقها على الأرض. وكانت هذه الاقتراحات موضع بحث في الاجتماعات الحكومية الدولية وأهمها مؤتمر قمة مجموعة الثماني في مدينة هوكايدو في شهر يوليو/تموز 2008، والدورة الخاصة لمؤتمر منظمة

الأغذية والزراعة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008، ومن ثمّ في مدينة لاكويلا في شهر يوليو/تموز 2009 وكان آخرها في مؤتمر قمة مجموعة العشرين في مدينة بيتسبورغ.

وإنّ اقتراحات إصلاح لجنة الأمن الغذائي المعروضة علينا اليوم هي ثمرة عمل دؤوب قام به الأعضاء وأشرفوا عليه.

ومما لا شك فيه في مختلف النقاشات بهذا الشأن أنّ المسألة ليست مسألة استحداث أجهزة جديدة؛ بل تحسين وتعزيز وتنسيق، أو بعبارة أخرى إصلاح، ما هو موجود اليوم لكي نزيد من فعاليتنا في العمل.

ومن هذا المنطلق، طلب مؤتمر المنظمة في دورته الخاصة المنعقدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008، أن تكون لجنة الأمن الغذائي العالمي المفتوحة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي أوكلت إليها مهمة متابعة التطورات على مستوى الأمن الغذائي في العالم، قادرة على تأدية دورها على أكمل وجه في ظلّ نظام الحوكمة العالمية الجديد.

وينبغي أن تصبح لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها محفلاً عالمياً للنقاش وللتوفيق بين وجهات النظر بشأن الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وتبعاته وأساليب العمل في هذا المجال. ولا بدّ للجنة من أن تحدد المبادئ التي يقوم عليها رسم السياسات والاستراتيجيات المناسبة من أجل متابعة التقدم المحرز فيها والإبلاغ عن تطبيق تلك السياسات والاستراتيجيات.

ولقد اتفق أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي بقيادة المكتب على الخوض في عملية تجديد عميقة للجنة. فأطلقوا عملية إصلاح ترتكز إلى مبادئ ثلاثة هي: أولاً، إشراك جميع أصحاب الشأن في مداولات لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ ومن ثمّ، تأدية دور محفل عالمي فعلي تلتقي في كنفه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة؛ وأخيراً، اعتماد آليات متجددة للحوكمة وصنع القرارات. وبناء على ذلك، قرر المكتب إنشاء مجموعة اتصال تضمّ ممثلين عن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وأود أن أؤكد في هذا الصدد أنّ مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، برئاسة السيدة María del Carmen Squeff وبدعم مستمر من ممثلي الدول الأعضاء والأمانة، أجرى مشاورات دقيقة ومطوّلة حول عملية الإصلاح بمشاركة واسعة من الأطراف المعنية كافة.

وأنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد لكم التزامي الشخصي والتزام المنظمة أيضاً بدعم التغييرات التي تقررت وباتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتجديد لجنة الأمن الغذائي العالمي وإصلاحها، باعتبار هذا خطوة أولى باتجاه قيام شراكة عالمية من أجل الأمن الغذائي.

وينبغي لأي جهاز لحوكمة الأمن الغذائي أن يسعى بعد تجديده وتنشيطه إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- إبقاء الزراعة والأمن الغذائي في صدارة جدول الأعمال الدولي للقضاء على الجوع وسوء التغذية في العالم؛
2- اكتساب فهم معمّق للعوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي العالمي والمخاطر الناشئة عنها والإجراءات التي يتعيّن اتخاذها للتصدي لها؛
3- إقامة علاقات وثيقة بين الخبرة الفنية والقرارات السياسية؛
4- الحرص على أن تعتمد الأسرة الدولية نهجاً متسقاً ومنهجياً في العمل في مجال الأمن الغذائي مع القدرة على:

- التعامل بسرعة مع حالات الأزمات الغذائية وحالات الطوارئ للحد من تأثيراتها السلبية؛
- تشجيع الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية وحشد الاستثمارات اللازمة لكفالة الأمن الغذائي للسكان المحليين؛
- المساعدة في تعزيز حوكمة الأمن الغذائي من منطلق التجانس والتكامل بين السياسات والاستراتيجيات والإجراءات على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ولا بدّ أن تستند النقاشات في لجنة الأمن الغذائي العالمي والقرارات الصادرة عنها، حرصاً على مصداقيتها، إلى أسس علمية وفنية متينة. وهذا يُبرز أهمية وجود شبكة من الخبراء الرفيعي المستوى، تسعى بشكل رئيسي إلى تزويد الدول الأعضاء والمنظمات التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي والأطراف المهتمة الأخرى، بتحليلات وملخصات عن المعلومات المتاحة لإبداء رأي علمي في المسائل الفنية والاقتصادية. وسوف تساعد هذه المعلومات في اعتماد سياسات واستراتيجيات وبرامج ترمي إلى الارتقاء بمستوى الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والوطنية والمحلية.

وإنّ المنظمة تعمل منذ زمن بعيد مع أجهزة ومجموعات من الخبراء في مختلف القطاعات ضمن إطار قانوني محدد المعالم ووفق إجراءات مفصّلة. وتبدي تلك الأجهزة والمجموعات رأيها في رسم السياسات والقواعد في مختلف الاختصاصات في مجالات الأغذية والزراعة والإنتاج الحيواني والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فضلاً عن تجارة المنتجات الزراعية. هذا مع العلم أنّ عدداً منها يعمل منذ عقود عدّة دون انقطاع. ومن الضروري تعزيز هذه المنظومة والاستفادة من خبراتها على نحو أفضل بما فيه خير لجنة الأمن الغذائي العالمي.

أصحاب المعالي والسعادة،
السادة المندوبون الكرام،
السيدات والسادة،

تجدون أمامكم اليوم وثيقة تتضمّن اقتراحات لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وهذه الوثيقة هي ثمرة سنة كاملة من العمل المكثّف الذي لم يخلُ من الصِعاب. ولكنّ تفانيكم وتصميمكم في العمل قد مكّنا من إيصال عملية إصلاح اللجنة إلى خواتمها بسرعة. ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أشكركم جميعاً على التزامكم المميز بالاضطلاع بهذه المهمة الشاقة وعلى الجهود المضنية التي بذلها جميع أعضاء مكتب اللجنة. واسمحوا لي أن أعرب لكم جميعا عن تقديري العميق على عملكم هذا في روح من الحوار والحرص على التوافق اللذين أمكننا من خلالهما تقديم هذه الوثيقة عن إصلاح اللجنة والتي نأمل أن تتم الموافقة عليها بالإجماع.

ويحدوني الأمل على أن تكون هذه الدورة للجنة مدخلاً إلى مسار التجديد لإرساء الأسس للجنة أمن غذائي عالمي تتسم بالفعالية والكفاءة. فلو كان النجاح حليفنا، سوف نخطو خطوة تاريخية في نضالنا من أجل القضاء نهائياً على الجوع في العالم.

وإني أتطلّع بكثير من الأمل إلى ما ستتمخّض عنه مداولاتكم. وفي الختام، أشكركم على حسن إصغائكم وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم.

المرفق واو

بيان السيدة JOSETTE SHEERAN

المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

شكراً، السيدة رئيسة اللجنة

الدكتور جاك ضيوف، سعادة السيد Cleaver – مساعد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة من مختلف أنحاء العالم، السادة رؤساء المنظمات غير الحكومية والممثلون الوطنيون، إننا نقف اليوم على مفترق طرق خطير. فهو يختلف عن مفترق الطرق الذي وقف عنده القادة حينما اجتمعوا في روما سنة 1974 خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي أنشأ لجنة الأمن الغذائي العالمي. ورغم النجاح الكبير الذي حققناه في خفض نسبة الجياع إلى النصف، يستمرّ ارتفاع العدد المطلق من الجياع.

وبات عدد الجياع اليوم يفوق المليار نسمة وهو رقم قياسي. ويعني هذا أنّ واحداً من كل ستة أشخاص على وجه الأرض يستيقظ كل يوم من دون أن يعرف هل سيكون لديه القدر الكافي من الغذاء. وإنّ الهدف الخاص بالقضاء على الجوع من بين الأهداف الإنمائية للألفية هو الأكثر عرضة للخطر وقد يعرّض هذا جيلاً بأكمله من الأطفال لسوء التغذية الحاد.

ولكن وللأسف، لن يكون هذا مجرّد عكس مؤقت لاتجاه إيجابي ساد لأربعة عقود وتمثّل في تراجع نسبة الجياع. فالأزمة الغذائية التي شهدناها العام الماضي لا تزال موجودة، حيث أنّ سعر 80 في المائة من السلع الأساسية أعلى مما كان عليه قبل سنة من الآن في القسم الأكبر من البلدان النامية. وقد تفاقم هذا بفعل الأزمة المالية العالمية التي شهدناها هذا العام. وإنّ أكثر سكان العالم فقراً وأشدهم عرضة للمخاطر يعانون بصورة متفاوتة من فقدان فرص العمل وتراجع مداخيلهم وتباطؤ الصادرات وتدني الاستثمارات.

ولم يكن هذا العام أفضل حالاً بالنسبة إلى حالات الطوارئ المتصلة بالطقس وبالنزاعات. فلقد قمت بزيارة إلى باكستان الأسبوع الفائت لأطمئن زملائي المنكسري العزيمة وهم يتساءلون عما يدفع بانتحاري إلى نشر الموت والفوضى عبر استهداف من نذروا وقتهم لإطعام 10 ملايين نسمة تقريباً. وإني هنا اليوم لأبلغكم بأنهم سيمضون قدماً في مهمّتهم. ولا يسعني إلا أن أشكركم على التضامن العالمي الذي لا سابق له من جميع الدول التي تمثلونها ومن الشعب الباكستاني إحياء لذكرى هؤلاء الأبطال الذين سقطوا.

وهناك وفرة من حالات الطوارئ المتصلة بالجوع. ونحن نخصص القسم الأكبر من عملنا ومواردنا وموظفينا للتصدي للجوع في حالات الطوارئ.

وسأقوم بزيارة إلى الفلبين الأسبوع المقبل للاطلاع على عملياتنا هناك بعدما عاثت الأعاصير والانهيارات الوحلية والفيضانات فساداً فيها مخلّفة وراءها المئات من دون مأوى أو مزرعة أو طعام. وفي صومترا، دفع زلزال عشرات الآلاف إلى النزوح عن أراضيهم. وفي كينيا، حوّل الجفاف أرضاً خصبة في ما مضى إلى صحراء جرداء وتسبب بملايين من الجياع. وتعاني بلدان أخرى من نزاعات وموجات نزوح داخلية؛ فينضمّ نتيجة لذلك مئات الملايين إلى صفوف من يعانون انعدام الأمن الغذائي.

ولطالما كان برنامج الأغذية العالمي شريكاً مع الحكومات ليؤلفوا معاً فريق الاستجابة لحالات الطوارئ المتصلة بالجوع في العالم. وسنكون دوماً موجودين حيثما تقع كوارث. وقد أكّد العالم مجدداً العام الفائت تصميمه على إيجاد حلول دائمة لحالات الجوع الملحّة والمزمنة عبر اتخاذ إجراءات شاملة ومتجانسة ومنسّقة. ونحن بحاجة إلى دعم مستمرّ من كلّ فرد منكم، أنتم من تمثلون أمم العالم، وإلى تضافر جهود الوكالات المعنية بالأغذية في روما – أي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي – بالإضافة إلى البنك الدولي واليونيسف والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين.

والخبر الجيّد في كلّ هذا أننا قد أثبتنا بالفعل أنّ إتباع أسلوب متجانس ومنسّق في العمل هو أسلوب مجدٍ. وأثناء الأزمة الغذائية العام الفائت، أنشأ الأمين العام على وجه السرعة فريق مهام رفيع المستوى يشارك الدكتور جاك ضيوف في رئاسته ويتولى السيد David Nabarro تنسيق عمله؛ وقد سعى فريق العمل هذا إلى حشد كمّ لا سابق له من الموارد – بما في ذلك من خلال البنك الدولي – والتنسيق للمساعدة على كبح جماح أعمال الشغب التي تسبب بها ارتفاع أسعار الأغذية في 30 بلداً وذلك من خلال إقامة شراكات مع البلدان لتلبية الاحتياجات الملحّة. فالعالم الذي يعاني من الجوع هو عالم عرضة للاضطرابات وقد جعلناه عالماً أكثر أماناً بفضل جهدنا المشترك. وشارك برنامج الأغذية العالمي في أكبر تجمّع لمجابهة حالة طارئة من خلال تقديم مساعدة طارئة لعدد إضافي بلغ 30 مليوناً من الفئات الأشد عرضة للمخاطر في البلدان الأكثر تضرراً من الأزمة.

ويجدر بنا أن نعمل بسرعة على إيجاد حلول مستدامة للجوع بدءاً بالاستجابة الطارئة في حال حدوث أزمات وصولاً إلى الحرص على تمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من إطعام أسرهم. وتبرز هنا أهمية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. إذ لا بدّ من الاستفادة من نجاحات فريق العمل الرفيع المستوى التي جاءت نتيجة تنسيق العمل وبناء أرضية مشتركة يمكن من خلالها الخروج بأفضل الأفكار والممارسات والمؤسسات والحلول للأمن الغذائي.

السيدة رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي، أنتهز هذه الفرصة لأحيي جميع الحاضرين في هذه القاعة على ما بذلوه من جهود في سبيل عملية الإصلاح الجوهرية هذه.

لقد تصدّر النهج الشامل للأمن الغذائي الأجندة العالمية لقادة العالم في يوليو/تموز من هذا العام في مدينة لاكويلا وأعادت مجموعة العشرين التأكيد عليه الشهر الفائت. وقد جاء هذا في أعقاب الجهود المبذولة لابتكار حلول جديدة لمواجهة الجوع من قبل الاتحاد الأفريقي والبرازيل والهند والصين ومالاوي والمكسيك وغيرها الكثير من الجهات.

وتُعتبر لجنة الأمن الغذائي العالمي جزءاً هاماً من الحلول العالمية للأمن الغذائي. ويتعيّن على الوكالات الموجودة في روما – وعلى جميع الدول الأعضاء – العمل على إيجاد آلية تشاركية وفعّالة بحقّ. ويستلزم هذا تسخير أفضل المعارف والخبرات المتاحة لدى جميع الوكالات الحاضرة معنا اليوم، بالإضافة إلى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وقادة البلدان.

لقد شارك برنامج الأغذية العالمي بشكل نشط في مجموعة الاتصال التي كان الغرض من إنشائها توجيه عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك مداولات مختلف مجموعات العمل ولجنة الصياغة بشأن دور اللجنة والرؤية الخاصة بها.

واسمحوا لي أن أعرض عليكم بإيجاز مسألتين هامتين برأيي بالنسبة إلى عملية إصلاح اللجنة وللحرص على تصميم وتطبيق حلول فعالة ومتجانسة ومبتكرة للتصدي للجوع.

وأودّ بدايةً أن أثني على النهج الشامل بدءاً بالإنتاج ووصولاً إلى حالات الطوارئ الملحّة. وبشكل خاص، إنّ الإقرار بأنّ التغذية هي جزء لا يتجزأ من الأمن الغذائي هو أمر هام في ظلّ آخر البراهين العلمية المتاحة على أنّ سوء التغذية التي تصيب الأطفال تضرّ لا محالة بعقلهم وجسدهم مدى العمر. لذا، من الملحّ جداً أنّ تتضافر جهود العالم لوضع حدّ لسوء تغذية الأطفال. فهذه مأساة إنسانية وفشل أخلاقي جماعي كلنا مسؤولون عنه. وهي أيضاً عبء على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية. ويموت طفل واحد كل ستة ثوانٍ بسبب سوء التغذية أي ما يعادل 3.5 ملايين وفاة من دون سبب كل عام.

وأودّ أيضاً أن أرحّب بالجهود الرامية إلى جعل لجنة الأمن الغذائي العالمي أكثر مشاركة وفعالية. فإني أرى ضرورة تمكين جميع الوكالات الموجودة في روما من المشاركة بالكامل في مجمل هيكل اللجنة بعد إصلاحها، بما في ذلك أمانتها. وأعتبر أيضاً أنه من المهمّ جداً توسيع نطاق المشاركة بحيث تشمل المنظمات غير الحكومية – ولا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية – والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وإنّ الإصلاحات التي نحن في صددها اليوم هي، برأيي، اعتراف بأنّ أي وكالة تعجز بمفردها عن التصدي لموضوع الأمن الغذائي. ولا بد لنا جميعاً من التوصل إلى حلول مستدامة وشاملة للجوع والتغذية وتطبيق تلك الحلول،

ودعم الاستراتيجيات الخاصة بالأمن الغذائي التي تأخذ البلدان بزمامها، واستباق حالات الطوارئ ومجابهتها على نحو أفضل.

وإذ تخوض لجنة الأمن الغذائي العالمي في عملية الإصلاح، أشجّعكم جميعاً على الحرص على أن تفضي جهودكم إلى الحد من العدد المتنامي من الجياع وإلى تسخير كلّ دولار ويورو وكرونا أفضل تسخير.

وإني أشكر العالم على الالتزام التاريخي الجديد بتوفير الموارد وبتنسيق الجهود المبذولة. فهذا ليس الأمر الصواب فحسب بل إنه يصبّ أيضاً في مصلحة كل دولة من الدول.

وإنّ اجتماعنا اليوم، إلى جانب مؤتمر القمة العالمي حول الأغذية الشهر المقبل، يشكلان فرصة لإعادة تأكيد دور كل منا وللعمل على درء الجوع وسوء التغذية ضمن شراكة كبرى بين الأمم والمؤسسات في سبيل تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

لكن كفى كلاماً؛ لقد آن الأوان للعمل ولإيجاد الحلول لكي يتمكّن كل ربّ أسرة من إطعام أسرته بكرامة ولكي يفخر كلّ مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة بإطعام مجتمعه المحلي ولكي يطمئنّ قائد كلّ بلد إلى قدرته على توفير القوت لشعبه.

فهذا الكفاح في سبيل تأمين القدر الكافي من الغذاء والتغذية للجميع هو كفاح يمكننا — لا بل يجدر بنا — أن نفوز به.

وشكراً على حسن إصغائكم.

المرفق زاي

بيان السيد Kevin Cleaver

مساعد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

شكراً سعادة المدير العام،
حضرات السيدات والسادة،

يسرّ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يخاطب هذا المنتدى الذي التأم اليوم من أجل مناقشة موضوع إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

ولقد استضافت منظمة الأغذية والزراعة يومي الاثنين والثلاثاء مؤتمراً للخبراء بعنوان "إطعام العالم في عام 2050".

وشاركت في هذا المؤتمر الحكومات والمجتمع المدني ومجموعات المزارعين والعلماء والوكالات الدولية ومن بينها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وبحث المنتدى في السياسات الزراعية الدولية، الحوكمة، تغير المناخ وقضايا البيئة، الخيارات المتاحة للاستثمارات في القطاعين العام والخاص، التكنولوجيا، التمكين، الحصول على الأغذية، الاستجابة الملحة لحالات الطوارئ، التغذية، القضايا الخاصة بالبلدان المنخفضة الدخل والفئات المعرضة للخطر.

وجرى اقتراح حلول مبتكرة وأعيد التأكيد على الكثير من الحِكَم التقليدية.

وأبدى المشاركون ثقتهم في وجود حلول مجدية لقضايا الأمن الغذائي عندما تعمد البلدان والمانحون والمجتمع المدني والقطاع الخاص على تطبيقها.

غير أنّ هؤلاء الخبراء لم يكونوا واثقين من تطبيق هذه الحلول في معظم الأماكن بسبب الافتقار إلى الثقة في القيادة على المستويين الوطني والدولي.

ويعتبر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أنّ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي من شأنه أن يساهم في توفير القيادة اللازمة على المستوى الدولي وفي تيسير وجود مثل هذه القيادة على المستوى الوطني.

وتبذل حالياً جهود دولية كبرى لتحسين التنسيق بين العدد الكبير من الوكالات المعنية بالأمن الغذائي، بما في ذلك فريق العمل الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي الذي أنشأه الأمين العام والذي يشارك المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة في رئاسته. ولقد حقق فريق العمل بعض النجاحات حيث قام بتنسيق عمل مرفق الأغذية التابع للجماعة الأوروبية من أجل إعداد إطار شامل للعمل الدولي في مجال الأمن الغذائي وتنسيق تصدي الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية. وباستطاعة لجنة الأمن الغذائي العالمي الاعتماد على هذه الأساس عبر إشراك وكالات المعونة الثنائية والمجتمع المدني ومجموعات المزارعين والقطاع الخاص. وستتمثل القيمة المضافة لذلك في توسيع نطاق المشاركة.

وإنّ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أتمّ الاستعداد لمدّ يد العون ودعم عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي بصيغته المقترحة. وإننا نثمّن على وجه التحديد إشراك الأطراف الأخرى في اللجنة بعد إصلاحها وبخاصة انفتاحها على منظمات المنتجين وعلى المجتمع الخاص. كما أننا نؤيّد وجود آراء متخصصة في اللجنة.

لكنّ التشارك هو أيضاً تحدٍّ. فنجاح هذه العملية يستوجب أن يتحلى الأعضاء بروح من التعاون والإصغاء والرغبة في جعل هذه اللجنة قادرة على تلبية احتياجات البلدان التي يطالها الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وسوف يتعيّن على اللجنة ابتكار طرق عمل جديدة والحرص على الكفاءة وعلى تحقيق النتائج المرجوة في ظلّ المشاركة فيها على نطاق واسع؛ وهذه مهمّة صعبة بالفعل

وستكون المساءلة والشفافية عنصرين أساسيين. وبإمكان لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تكون أداة فعّالة للمساءلة المتبادلة، لا سيما بين البلدان. أما على المستوى الوطني، فإنّ عمل اللجنة سيوف يزداد صعوبة في المرحلة الثانية من عملية الإصلاح، لكن من الضروري وجود أساليب عمل منسّقة على المستوى الوطني.

ويتطلّع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى المشاركة في لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها كمشارك فيها وكعضو في أمانتها وفي اللجنة الاستشارية التابعة لها.

وإننا نضمّ صوتنا إلى برنامج الأغذية العالمي لنحيّي العمل المنجز على صعيد إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، ونخصّ بالذكر جهودتكم الشخصية حضرة الرئيسة.

المرفق حاء

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الخامسة والثلاثون

روما، 14 و15 و17 أكتوبر/ تشرين الأول 2009

البند ثالثاً من جدول الأعمال

إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي
النسخة النهائية الوثيقة (CFS:2009/2 Rev.1)

بيان المحتويات

		الفقرات
أولا –	**السياق**	3 – 1
ثانيا –	**الرؤية والدور**	6 – 4
	ألف – الرؤية	4
	باء – الدور	6 – 5
ثالثا –	**التشكيل وأشكال المشاركة وآليات المشاورة/التنسيق**	17 – 7
	ألف – التشكيل وأشكال المشاركة	7
	باء – الأعضاء	10 – 8
	جيم – المشاركون	12 – 11
	دال – المراقبون	15 – 13
	هاء – آليات المشاورة/التنسيق وأنشطتها	17 – 16
رابعا –	**الآليات والإجراءات**	35 – 18
	ألف– العملية والهيكل الشاملان	19 – 18

	باء – الجلسة العامة	22 – 20
	جيم – الروابط بين الجلسة العامة للجنة والمستويين الإقليمي والقطري	28 – 23
	دال – المكتب	32 – 29
	هاء – أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي	35 – 33
خامسا –	**إسهام الخبراء في تنشيط لجنة الأمن الغذائي العالمي**	48 – 36
	ألف – فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	36
	باء – الوظائف الرئيسية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	37
	جيم – هيكل لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية وطريقة عمله	40 – 38
	دال – مخرجات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	42 – 41
	هاء – تشكيل/اختيار فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	46 – 43
	واو – خدمات الأمانة	47
	زاي – التماس تقديم الترشيحات لعضوية لجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء	48
سادسا –	**ترتيبات التنفيذ**	52– 49
	ألف – المسائل القانونية	49
	باء – التكاليف والتمويل	50
	جيم – خطة التنفيذ	52 – 51

أولا– السياق

1– أبرز ارتفاع أسعار الأغذية في الفترة 2007–2008، وما أعقبه من أزمة مالية واقتصادية في عام 2009، المستويات غير المقبولة للفقر والجوع الهيكليين في مختلف أنحاء العالم. وأصبحت الأزمة الغذائية والمالية خطرا يهدد الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي وتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 والأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في الحد من الجوع وسوء التغذية. ويقدر الآن أن أكثر من مليار شخص، أي واحد من كل ستة أشخاص، يعانون من نقص التغذية. وهم أساسا من منتجي الأغذية وأصحاب الحيازات الصغيرة، خاصة النساء، وغيرهم من سكان الريف.

2– وفي ظل تصاعد معدلات الجوع وضعف أداء لجنة الأمن الغذائي العالمي، اتفقت الدول الأعضاء في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) التي انعقدت في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2008 على الشروع في عملية إصلاح للجنة حتى يتسنى لها الاضطلاع على أتمّ وجه بدورها الحيوي في مجال الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك التنسيق الدولي. وتهدف الإصلاحات إلى إعادة تحديد رؤية اللجنة ودورها بغية التركيز على التحديات الرئيسية المتمثلة في القضاء على الجوع؛ وتوسيع نطاق المشاركة في اللجنة لإسماع أصوات جميع أصحاب الشأن المعنيين في النقاش بشأن السياسات في مجالي الأغذية والزراعة؛ وتكييف قواعد اللجنة وإجراءاتها بهدف أن تصبح منتدى الأمم المتحدة السياسي المركزي الذي يعنى بالأمن الغذائي والتغذوي وتعزيز روابطها مع المستويات الإقليمية والقطرية والمحلية؛ ودعم مناقشات لجنة الأمن الغذائي العالمي بخبرات منظمة من خلال إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى كيما تكون قراراتها وأعمالها مبنية على أدلة متينة وأحدث المعارف. ورأى مجلس المنظمة "أن إصلاح اللجنة جوهري لحوكمة الأمن الغذائي العالمي بغية استكشاف أوجه التآزر مع الشراكة العالمية الناشئة بشأن الزراعة، الأمن الغذائي والتغذية" (الفقرة 29 من الوثيقة CL 136/REP). وأصبح إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي موضوعا للمناقشات في عدد من المحافل بما في ذلك مجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين، والجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أنه مدرج في جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي لعام 2009.

مفهوم الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية، والاجتماعية، والاقتصادية للحصول على غذاء كاف مأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. والركائز الأربع للأمن الغذائي هي توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها. والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

عملية الإصلاح

جاءت مقترحات الإصلاح الواردة في هذه الوثيقة ثمرة مداولات بين مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي ومجموعة الاتصال المفتوحة العضوية المنشأة لتوفير المشورة للمكتب بشأن مختلف جوانب إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وتتضمن هذه العملية التشاورية مندوبين عن البلدان الأعضاء في المنظمة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة Bioversity International، وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني/القطاع الخاص.

3- سعيا إلى تحقيق هذه الغاية وضمان تنسيق أفضل، اتفق أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي على ثلاثة مبادئ أساسية يسترشد بها الإصلاح، وهي الشمولية وإقامة روابط متينة مع الميدان لضمان استناد العملية إلى الواقع المعاش ومرونة التنفيذ بحيث تستطيع اللجنة الاستجابة للبيئة الخارجية المتغيرة ولاحتياجات الأعضاء. كما اتفق الأعضاء على أنّ التنفيذ الفعال للأدوار الجديدة للجنة سيتمّ على مراحل. وسيبدأ التنفيذ بعد اجتماع اللجنة في منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول 2009، بالأنشطة التي تضطلع بها اللجنة، لا سيما في مجالات التنسيق على المستوى العالمي، وتقارب السياسات، وتيسير تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم. وستعمل اللجنة، بالتزامن مع تنفيذ هذه المرحلة الأولى، على تحديد تفاصيل تنفيذ أنشطة أخرى على نحو أفضل. وستضطلع اللجنة تدريجيا خلال المرحلة الثانية مثل التنسيق على المستويات القطرية والإقليمية، وتعزيز المساءلة واقتسام الممارسات الفضلى على مختلف الأصعدة، واستحداث إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية (انظر القسم خامساً للإطلاع على خطة التنفيذ المقترحة).

ثانيا- الرؤية والدور

ألف - الرؤية

4- لجنة الأمن الغذائي العالمي هي لجنة حكومية دولية في المنظمة وستبقى كذلك. وستشكل هذه اللجنة المصلَحة، بوصفها عنصرا محورياً من الشراكة العالمية الناشئة بشأن الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب الشأن الملتزمين للعمل معا بصورة متناسقة دعما للعمليات التي تقودها البلدان صوب القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية جمعاء. وستسعى اللجنة جاهدة إلى قيام عالم متحرر من الجوع تقوم فيه البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري.

باء- الدور

5- وستتمثل أدوار لجنة الأمن الغذائي العالمي في ما يلي:

(1) *التنسيق على الصعيد العالمي.* توفير منتدى للمناقشة والتنسيق لتعزيز العمل التعاوني في ما بين الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات منتجي الأغذية، ومنظمات القطاع الخاص، والمنظمات الخيرية والجهات الأخرى صاحبة الشأن، بما يتماشى مع السياق والاحتياجات النوعية لكل بلد.

(2) *تقارب السياسات. تشجيع* قدر أكبر من التقارب والتنسيق على صعيد السياسات، بما في ذلك من خلال استحداث استراتيجيات ومبادئ توجيهية طوعية دولية بشأن الأمن الغذائي والتغذية وإقرارها استنادا إلى

الممارسات الفضلى، والعِبر المستخلصة من التجربة المحلية، والإسهامات من المستويين القطري والإقليمي، ومشورة الخبراء وآراء مختلف أصحاب الشأن.

(3) *تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم.* بناء على طلب البلدان و/أو الأقاليم تسيير الدعم و/أو المشورة في استحداث خطط عملها الوطنية والإقليمية الهادفة إلى استئصال الجوع وتنفيذ خطط العمل هذه ورصدها وتقييمها، وتحقيق الأمن الغذائي، والتطبيق العملي "للخطوط التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء" بالاستناد إلى مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة.

6- وستقوم اللجنة تدريجيا خلال المرحلة الثانية بتأدية أدوار إضافية مثل:

(1) *التنسيق على* الصعيدين *الوطني والإقليمي.* توفير منتدى للنهوض بتنسيق الأعمال في الميدان ومواءمتها بقدر أكبر، وتشجيع كفاءة استخدام الموارد وتحديد الفجوات فيها. ومع تقدم عملية الإصلاح، فإن لجنة الأمن الغذائي العالمي ستستفيد، حسب الاقتضاء، من الجهود التنسيقية لفرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة. وسيكون من بين المبادئ الهادية لمساندة هذا الدور الاستفادة من الهياكل والصلات القائمة مع الجهات الشريكة الرئيسية على مختلف المستويات وتعزيزها. وتشمل هذه الجهات الآليات والشبكات القطرية للأمن الغذائي والتغذية، والفرق القطرية للأمم المتحدة وآليات التنسيق الأخرى مثل التحالف الدولي ضد الجوع وتحالفاته القطرية، والمجموعات المواضيعية المعنية بالأمن الغذائي، والأجهزة الحكومية الدولية الإقليمية، وعدد كبير من شبكات المجتمع المدني ورابطات القطاع الخاص العاملة على المستويين الإقليمي والوطني. وفي كل حالة، فإن من الواجب تحديد المساهمات الوظيفية التي سيقدمها هؤلاء الشركاء، وكذلك السبل التي يمكن بها للجنة الأمن الغذائي العالمي تعزيز صلاتها والنهوض بتضافرها معهم.

(2) *تنشيط المساءلة واقتسام الممارسات الفضلى على مختلف الأصعدة. كان* من بين الوظائف الرئيسية للجنة الأمن الغذائي العالمي "الرصد النشط لسير العمل في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996". وعلى الرغم من أن البلدان تتخذ إجراءات لمعالجة أمر انعدام الأمن الغذائي، فإن البرامج المخصوصة على نحو ما هي معروضة لا تساعد بالضرورة على رفع تقارير كمية عن التقدم المحرز على طريق تنفيذ أهداف خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ومن الواجب أن تساعد اللجنة البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، بغية العناية بمسائل ما إذا كانت الأهداف تتحقق، وسبل الحد من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على نحو أسرع وأشد فعالية. وسيتطلب ذلك استحداث آلية مبتكرة، بما في ذلك تحديد مؤشرات مشتركة، لرصد التقدم نحو الأهداف والتدابير المعتمدة مع مراعاة الدروس المستخلصة من اللجنة السابقة للأمن الغذائي العالمي ومحاولات الرصد الأخرى.[1] ومن الواجب أن تُراعى

[1] انظر الفقرتين 12–13 من الوثيقتين CFS 2008/3 وCL 135/10.

تعليقات كل الجهات صاحبة الشأن في لجنة الأمن الغذائي العالمي وأن تستفيد الآليات الجديدة من الهياكل القائمة.

(3) *وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية* للنهوض بالتنسيق وتوجيه الجهود المتضافرة لطائفة واسعة من الجهات صاحبة الشأن. وسيتسم هذا الإطار بالمرونة اللازمة لتعديله وفقاً لتغير الأولويات. وسيستفيد هذا الإطار من الأطر القائمة، مثل إطار العمل الشامل للأمم المتحدة، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن إعمال الحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني.

ثالثا– التشكيل وأشكال المشاركة وآليات المشاورة/التنسيق

ألف– التشكيل وأشكال المشاركة

7– لجنة الأمن الغذائي العالمي هي لجنة حكومية دولية وستبقى كذلك. وستتألف من أعضاء، مشاركين ومراقبين وستسعى لتحقيق التوازن بين الشمولية والفعالية. كما أن تشكيلها سيضمن إسماع أصوات جميع أصحاب الشأن، ولا سيما منهم الأشد تأثراً بانعدام الأمن الغذائي. كما أنها ستأخذ بعين الاعتبار واقع أن اللجنة لا تشمل فقط اجتماعا عالميا سنويا، بل وتشمل أيضا سلسلة من الأنشطة فيما بين الدورات على مختلف المستويات.

باء– الأعضاء

8– ستكون **عضوية** اللجنة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، أو برنامج الأغذية العالمي، أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أو الدول غير الأعضاء في المنظمة المندرجة في عداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

9– وتُشجّع الدول الأعضاء على المشاركة في دورات اللجنة على أرفع مستوى ممكن (ومن المستحسن أن يكون ذلك على المستوى الوزاري أو على مستوى الحكومة المصغرة)، بحيث تمثل بقدر الإمكان موقفا وزاريا حكوميا مشتركا بين الوزارات. وفي البلدان التي توجد فيها هيئة أو آلية وطنية مشتركة بين الوزارات ومتعددة أصحاب الشأن تُعنى بالأمن الغذائي والتغذية، تُشجّع الدول الأعضاء على إشراك ممثليها في وفودها لدى اللجنة.

10– يشارك الأعضاء مشاركة كاملة في عمل اللجنة مع حق المداخلة في مناقشات الجلسات العامة والتحضيرات، والموافقة على وثائق وجداول أعمال الاجتماعات، وتقديم وعرض الوثائق والمقترحات الرسمية، والتفاعل مع المكتب أثناء الفترة ما بين الدورات. والتصويت واتخاذ القرارات هي حقوق خالصة قاصرة على الأعضاء، بما في ذلك حق صياغة التقرير النهائي للجلسات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

جيم – المشاركون

11.– ستكون اللجنة مفتوحة أمام **المشاركين** من الفئات التالية من المنظمات والكيانات:

(1) ممثلون من وكالات وأجهزة الأمم المتحدة التي أوكلت إليها ولايات محددة في مجال الأمن الغذائي والتغذية مثل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وفريق المهام الرفيع المستوى (كآلية تنسيق للأمانة العامة للأمم المتحدة) وممثلو هيئات أخرى ذات صلة من منظومة الأمم المتحدة يرتبط عملهم الشامل بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والحق في الغذاء، مثل: المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء؛ ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ واللجنة الدائمة المعنية بالتغذية.

(2) منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشبكاتها التي تُعنى بصفة خاصة بمسائل الأمن الغذائي والتغذية، مع إيلاء اهتمام خاص للمنظمات التي تمثل المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة، وصائدي السمك الحرفيين، ومربي الماشية/الرعاة، والمعوزين، والفقراء في المدن، والعمال في قطاعي الزراعة والأغذية، والنساء والشباب، والمستهلكين، والشعوب الأصلية، والمنظمات الدولية غير الحكومية النشطة والتي تتركز اختصاصاتها وأنشطتها في مجالات تهمّ اللجنة. وتهدف هذه المجموعة إلى تحقيق التوازن الجنساني والجغرافي في تمثيل الجهات المذكورة.

(3) نظم البحوث الزراعية الدولية وذلك مثلاً من خلال ممثلين للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها؛

(4) المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمة التجارة العالمية.

(5) ممثلو رابطات القطاع الخاص[2] والمؤسسات الخيرية الخاصة النشطة في مجالات تهم اللجنة.

12– يشارك المشاركون في عمل اللجنة مع حق المداخلة في مناقشات الجلسات العامة والتحضيرات ويسهمون في إعداد الوثائق وجداول الأعمال للاجتماعات، ويقدمون ويعرضون الوثائق والمقترحات الرسمية. ويلتزمون بالإسهام بصورة منتظمة في أنشطة اللجنة فيما بين الدورات على جميع المستويات، والتفاعل مع المكتب أثناء الفترة فيما بين الدورات من خلال الجماعة الاستشارية التي أنشأها المكتب.

[2] تمثل رابطات القطاع الخاص مواقف ومصالح المؤسسات وشركات الأعمال المنتمية إلى قطاع معين من الأنشطة أو إلى منطقة جغرافية محددة.

دال– المراقبون

13– للجنة أو مكتبها أن يدعوان منظمات مهتمة أخرى ذات صلة بعملها إلى الحضور بصفة مراقب في كامل جلساتها أو بشأن بحث بنود محددة من جدول الأعمال. ويجوز لهذه المنظمات أو الأجهزة أن تتقدم بطلب إلى اللجنة لاكتساب صفة **المراقب** لتشارك بصورة منتظمة دورية أو بشكل استثنائي للنظر في مسائل محددة رهنا بقرار من اللجنة أو مكتبها. ويمكن أن تشمل هذه المنظمات:

(1) الرابطات الإقليمية للبلدان والمؤسسات الإنمائية الحكومية الدولية الإقليمية؛

(2) منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية المحلية والقطرية والإقليمية والعالمية، بخلاف تلك الحاضرة بصفة مشارك، والنشطة في مجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية والحق في الغذاء، لا سيما المنظمات المرتبطة بشبكة إقليمية أو عالمية؛

(3) شبكات أو منظمات ترابطية أخرى، بما فيها السلطات المحلية والمؤسسات ومعاهد البحوث أو المعاهد التقنية.

14– يجوز للرئيس أن يدعو المراقبين في دورات اللجنة إلى المداخلة أثناء المناقشات.

15– سيجري استطلاع آليات لتعزيز فعالية مناقشات الجلسات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي، مثل عقد مشاورات تمهيدية للمجموعات الإقليمية وفئات المشاركين (المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وما إلى ذلك) لتحديد المواقف وتسمية الناطقين باسمها. ومن الواجب تنظيم الجلسات العامة للجنة على نحو ييسر إدارتها ويسفر عن نتائج ملموسة. وليس هناك من قيد على مشاركة الأعضاء. وسيحدد المكتب توزيع المقاعد على المشاركين والمراقبين بالتشاور مع آليات تنسيق منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية. وستكون الحصة المخصصة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشكل يكفل مشاركتها الجلية والفعالة، والتوزيع الجغرافي العادل، مع اهتمام خاص بالمنظمات المفصلة في الفقرة 11(2).

هاء – آليات المشاورة/التنسيق وأنشطتها

16– سوف تدعى منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية وشبكاتها على أن تتولى بصورة مستقلة إقامة آلية عالمية تُعنى بالأمن الغذائي والتغذية ستعمل كهيئة ميسرة لمشاورات منظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في لجنة الأمن الغذائي العالمي. كما ستقدم هذه الآليات خدماتها للإجراءات العالمية والإقليمية والقطرية في فترة ما بين الدورات، والتي ستسند في نطاقها الأولوية من حيث التمثيل لمنظمات تلك الفئات من السكان الأشد تضرراً من انعدام الأمن الغذائي. وترفع منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية إلى مكتب اللجنة مقترحاً فيما يتصل بالطريقة التي ستنتهجها في تنظيم مشاركتها في اللجنة بما يضمن مشاركة واسعة ومتوازنة بحسب الأقاليم ونوع

المنظمات مع مراعاة المبادئ التي أقرتها اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول 2008 (والوثيقة CFS: 2008/5؛ والفقرة 15 من الوثيقة CL 135/10). وستشمل أنشطة الآلية ما يلي:

(1) تبادل واسع ومنتظم للمعلومات والتحليلات والتجارب؛
(2) بلورة مواقف مشتركة عند الاقتضاء؛
(3) الاتصال باللجنة، وعند الاقتضاء، بمكتبها بواسطة ممثلين معينين من خلال عملية اختيار ذاتية داخلية ضمن كل فئة من فئات المجتمع المدني؛
(4) عقد منتدى للمجتمع المدني كحدث تحضيري قبل دورات اللجنة إذا ما قررت ذلك آلية المجتمع المدني.

17- وتشجع رابطات القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية الخاصة، وأصحاب الشأن الآخرين في اللجنة النشطين في مجالات ذات صلة بالأمن الغذائي والتغذية والحق في الغذاء على العمل بطريقة مستقلة، والعمل على استمرارية آلية تنسيق دائمة للمشاركة في اللجنة وفي الأعمال المنبثقة عن تلك المشاركة على الصُعُد العالمية والإقليمية والقطرية. وهذه الجهات مدعوة إلى تقديم مقترح بهذا الشأن إلى مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي.

رابعاً- الآليات والإجراءات

ألف- العملية والهيكل الشاملان

18- أخذا بعين الاعتبار أن اللجنة ستشمل جلسة عامة وكذلك أنشطة فيما بين الدورات على مختلف المستويات، يتعين أن تكون عملية تحديد الاستراتيجيات والإجراءات التي يعتمدها الأعضاء، شفافة وأن تراعي آراء جميع المشاركين وأصحاب الشأن إلى أقصى حد ممكن بغية تعزيز المرجعية والمشاركة الكاملة أثناء تنفيذ هذه الاستراتيجيات والإجراءات.

19- ستشمل اللجنة:

(1) الجلسة العامة للجنة
(2) مكتب اللجنة وجماعته الاستشارية
(3) فريق الخبراء الرفيع المستوى – جهاز استشاري علمي متعدد التخصصات تابع للجنة
(4) أمانة تقدم خدماتها للجنة (الجلسات العامة، والمكتب وجماعته الاستشارية، وفريق الخبراء الرفيع المستوى)

باء- الجلسة العامة

20- الجلسة العامة هي الهيئة المركزية لاتخاذ القرارات والنقاش والتنسيق واستخلاص العبر والتوصل إلى تقارب في ما بين جميع أصحاب الشأن على الصعيد العالمي بشأن قضايا تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية وتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن إعمال الحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني. وينبغي أن ينصب تركيزها على مسائل محددة ومهمة ذات صلة بالأمن الغذائي والتغذية من أجل تقديم التوجيه وتوصيات قابلة للتنفيذ لمساعدة جميع أصحاب الشأن على استئصال الفقر.

21- وتُعقد جلسات عامة منتظمة سنويا. ويجوز للأعضاء طلب عقد دورات استثنائية يقرها المكتب بعد التشاور مع أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي. وترفع نتائج الجلسة العامة للجنة إلى مؤتمر المنظمة وإلى [الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال] المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتعين على رئيس اللجنة أن يتشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل وضع الأشكال اللازمة للإبلاغ الهادف وتطبيقها. ويشجع المشاركون في اللجنة، بما فيهم الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على أن يتدارسوا في الأجهزة الرئاسية لكل منهم نتائج اللجنة التي تهم أنشطتهم.

22- ويتم إبلاغ أية توصيات محددة تعتمدها الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي وتؤثر في برنامج كيانات الأمم المتحدة المعنية أو شؤونها المالية وجوانبها القانونية أو الدستورية، إلى الأجهزة المناسبة لهذه الكيانات للنظر فيها.

جيم - الروابط بين الجلسة العامة للجنة والمستويين الإقليمي والقطري

23- من الجوهري أن يستند عمل اللجنة إلى الواقع الفعلي. وسيكون من الضروري للجنة، من خلال مكتبها وجماعته الاستشارية، أن تقيم روابط وتحافظ عليها مع جهات فاعلة مختلفة على الصُعد الإقليمية وشبه الإقليمية والمحلية من أجل ضمان استمرار تبادل المعلومات في ما بين أصحاب الشأن. وسيضمن ذلك أن تكون الدورات السنوية للجلسة العامة على وعي بآخر التطورات الفعلية الجارية خلال الفترة ما بين الدورات، وأن تعمم، في المقابل، نتائج مداولات الجلسة العامة على أوسع نطاق على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والقطرية، وعلى المستوى العالمي. كما ينبغي تعزيز الروابط القائمة، مثلا من خلال المؤتمرات الإقليمية التي تعقدها المنظمة، وهيئات إقليمية وشبه إقليمية أخرى تعنى بالمسائل ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

24- وتشجّع الدول الأعضاء في اللجنة، بحسب تقديرهم الخاص، على تشكيل أو تعزيز آليات وطنية متعددة التخصصات (مثل شبكات الأمن الغذائي والتحالفات القطرية واللجان الوطنية للجنة الأمن الغذائي) بإشراك جميع أصحاب الشأن الرئيسيين الذين يتفانون في النهوض بالأمن الغذائي على الصعيدين القطري والإقليمي. ومن شأن هذه

الآليات أن تيسر، من خلال التعبئة والتنسيق المتجددين لأصحاب الشأن الرئيسيين، تحديد وتنفيذ سياسات وبرامج للأمن الغذائي والتغذية على نحو فعّال بقدر أكبر.

25- ويتعين استخدام الهياكل القائمة من أجل ضمان تكامل البرامج على نحو أفضل في ما بينها ومواءمتها مع الأولويات المحلية والقطرية الجارية في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وسيكون الحضور الميداني لأصحاب الشأن المشاركين في اللجنة مفيداً لهذه الغاية. وسيشمل الشركاء الرئيسيون الفرق القطرية للأمم المتحدة، وفرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة، والتحالف الدولي ضد الجوع والتحالفات الوطنية المنبثقة عنه، والمجموعات المواضيعية القطرية والإقليمية المعنية بالأمن الغذائي، وعدد كبير من شبكات المجتمع المدني ورابطات القطاع الخاص التي تعمل على المستويين الإقليمي والقطري.

26- ويمكن لهذه الآليات أن تساهم في إعداد خطط قطرية لمكافحة الجوع والمساعدة على رصد وتقييم الإجراءات المتفق عليها والنتائج الهادفة إلى مكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي. كما يمكن أن تشكل عاملاً أساسياً أيضاً لإطلاع الهيئات الإقليمية والجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي بما تحقق من نجاح بالإضافة إلى التحديات والاحتياجات الماثلة بغية التماس التوجيه والمساعدة في هذا الشأن.

27- ومن الأرجح أن تكون إقامة الروابط على الصعيد القطري عملية حافلة بالتحديات في البلدان ذات القدرات الضئيلة أو في تلك التي تفتقر إلى منظمة مركزية تُعنى بالأمن الغذائي والتغذية بمشاركة القطاعات المتعددة. ومع ذلك، ينبغي أن تكفل الجلسة العامة للجنة لكفالة حدوث تشاور على المستوى القطري وتلقي إسهام على هذا الصعيد. ويتعين إيجاد السبل المناسبة لإقامة مثل هذه الروابط.

28- وتشجع مؤتمرات المنظمة الإقليمية والاجتماعات الإقليمية لبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمات المعنية الأخرى، على تكريس جزء من جداول أعمالها لتعميم استنتاجات اللجنة وتوصياتها وأن تقدم إسهامات للجنة. وعلى مثل هذه الأجهزة الإقليمية، مع مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي وجماعته الاستشارية، أن تفتح أبوابها لمشاركة الممثلين الإقليميين للمشاركين والمراقبين في اللجنة، بما في ذلك المشاركة النشطة من جانب المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني وشبكاتها المعنية، والمؤسسات الإنمائية الإقليمية. كما ينبغي أن تظل الإمكانات مفتوحة لإرساء وصون روابط بين اللجنة، من خلال مكتبها، والمنظمات الإقليمية الأخرى، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في نطاق نيباد، السوق المشتركة الجنوبية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورابطة الدول المستقلة، وغيرها، بما فيها شبكات المجتمع المدني الإقليمية.

دال– المكتب

29– يمثل مكتب اللجنة الأمن الغذائي العالمي العضوية الأوسع للجنة فيما بين الجلسات العامة. فهو يكفل التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة وعلى كل المستويات ويخطو بالمهام إلى الأمام تمهيدا لعقد الجلسات العامة للجنة.

30– وسيؤدي المكتب المهام التي توكلها إليه الجلسة العامة، بما في ذلك إعداد الوثائق والمقترحات، مثل وضع جداول الأعمال؛ وإرسال طلبات، والحصول على إسهامات من فريق الخبراء الرفيع المستوى. وسييسر المكتب التنسيق بين مختلف المستويات والجهات الفاعلة المعنية تنفيذاً لمهام ما بين الدورات الموكلة إليه. كما يتعين على المكتب أن يعالج مسائل تتعلق بتنفيذ الإصلاح المقترح في هذه الوثيقة.

31– ويتألّف المكتب من الرئيس واثني عشر عضوا، ينتمي كل اثنين منهم إلى أحد الأقاليم الجغرافية التالية: أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى وواحد إلى إقليمي أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي معا.[3] ويُنتخب رئيس اللجنة، على أساس التناوب بين الأقاليم، وأعضاء المكتب الآخرون في الجلسة العامة للجنة لولاية مدتها سنتان.

32– ينشئ المكتب، حال انتخابه، جماعة استشارية تتألف من ممثلين عن المنظمة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمشاركين الآخرين من غير الأعضاء في اللجنة (انظر الفقرة 11). وتكون مدة ولاية هذه الجماعة مطابقة لمدة ولاية المكتب. وسيدعو المكتب الفئات المختلفة للمشاركين في اللجنة لتسمية ممثليهم في هذه الجماعة، التي لن يزيد عدد أعضائها في العادة على عدد أعضاء مكتب اللجنة. وتتمثل وظيفة الجماعة الاستشارية في توفير المساهمات للمكتب فيما يتصل بطائفة المهام التي طلبت إليه الجلسة العامة للجنة القيام بها. وستكون سلطة اتخاذ القرارات في يد الدول الأعضاء. ومن المفترض أن يكون أعضاء الجماعة الاستشارية قادرين على المساهمة بعمل موضوعي وتوفير المشورة إلى مكتب اللجنة.

هاء– أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي

33– يجب أن تكون هناك أمانة صغيرة دائمة للجنة الأمن الغذائي العالمي تتخذ من روما مقرا لها. وستتمثل المهام الموكلة إليها في مساعدة الجلسة العامة والمكتب والجماعة الاستشارية وفريق الخبراء الرفيع المستوى.

34– وبالنسبة لفترة السنتين 2010–2011، سيترأس الأمانة أمين من منظمة الأغذية والزراعة وستضم موظفين من الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها (برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية). ومن الواجب

[3] النموذج الذي أوصت به خطة العمل الفورية للجنتي المالية والبرنامج في المنظمة الذي سيُعتمد في الدورة المقبلة للمؤتمر. وسيعين رئيس اللجنة وأعضاؤها بصفتهم الشخصية.

أن تقرر الجلسة العامة للجنة عام 2011 أية ترتيبات أخرى تتعلق بمنصب الأمين، بما في ذلك التناوب المحتمل بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها وضم كيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية مباشرة بالأمن الغذائي والتغذية إلى الأمانة.

35- وستستمر الأمانة الحالية للجنة في الاضطلاع بوظائفها إلى حين اعتماد وتنفيذ القرارات النهائية للجنة وفقاً للفقرة 34.

خامسا- إسهام الخبراء في تنشيط لجنة الأمن الغذائي العالمي

ألف- فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

36- تماشيا مع الجهود المبذولة لتنشيط لجنة الأمن الغذائي العالمي، نادى الأعضاء إلى إدراج منتظم للخبرة الفنية البنيوية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية لكي تستنير بها دورات اللجنة على نحو أفضل. ومن شأن هذه الجهود أن تساعد على إرساء أوجه تآزر بين المعارف الأكاديمية/العلمية الرفيعة، والخبرة الميدانية، والمعارف من الجهات الفاعلة الاجتماعية، والتطبيق العملي في سياقات مختلفة. ونظرا إلى التعقيد المتعدد التخصصات لمسألة الأمن الغذائي، تهدف الجهود المبذولة إلى تحسين الاتصالات وتقاسم المعلومات بين مختلف أصحاب الشأن فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية. وستتركّز هذه الجهود على التوصل إلى فهم أفضل لحالات انعدام الأمن الغذائي القائمة وستسعى أيضا إلى استشراف آفاق القضايا المستجدة. وستهدف العملية المتخصصة للخبراء، خلال الجلسة العامة والمكتب، إلى دعم الدول الأعضاء في اللجنة والجهات الأخرى صاحبة الشأن في تصميم استراتيجياتها وبرامجها الخاصة للتصدي لانعدام الأمن الغذائي. وسيستخدم المشاركون في العملية المتخصصة هذه البحوث/التحليلات المتاحة ويعدون ملخصات عنها ويكسبوا قيمة مضافة إلى العمل الذي يقوم به بالفعل العديد من الوكالات والمنظمات والمؤسسات الأكاديمية، ضمن جملة هيئات أخرى.

باء- الوظائف الرئيسية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

37- سيتولى فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، وفقاً لتوجيه الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي ومكتبها، ما يلي:

(1) تقييم وتحليل الحالة الراهنة للأمن الغذائي والتغذية وأسبابه الكامنة.
(2) تقديم تحليل يستند إلى العلم والمعرفة والمشورة بشأن مسائل محددة ذات صلة بالسياسات، اعتمادا على ما هو موجود من بحوث وبيانات ودراسات تقنية من نوعية عالية.
(3) تحديد القضايا المستجدة، ومساعدة الأعضاء على ترتيب الأولويات بالنسبة إلى الإجراءات في المستقبل والاهتمام بمجالات التركيز الرئيسية.

جيم- هيكل لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية وطريقة عمله

38- سيكون فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية مؤلفاً من مكونين رئيسيين هما:

(1) **لجنة تسيير** مؤلّفة من 10 خبراء على الأقل من الخبراء المشهورين دولياً ولا تتجاوز 15 خبيراً منهم في شتى المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

(2) **فرق مشروعات مخصصة** تؤلف شبكة فرعية أوسع من الخبراء في مجالي الأمن الغذائي والتغذية يعملون على أساس مشروعات محددة، تختارها وتديرها لجنة التسيير لتحليل قضايا محددة وإعداد تقارير بشأنها.

39- وسيتولى فريق الخبراء، بقيادة رئيس ونائب رئيس ينتخبان من بين أعضاء لجنة التسيير، القيام بما يلي:

(1) ضمان تقديم أحدث الدراسات/التحليلات بشأن مجموعة متنوعة من قضايا الأمن الغذائي لتنظر فيها دورات لجنة الأمن الغذائي العالمي؛

(2) تشكيل "فرق للمشروعات" لإعداد الدراسات/التحليلات لدورات لجنة الأمن الغذائي العالمي؛

(3) تحديد منهجيات العمل واختصاصات فرق المشروعات وإدارة عملها؛

(4) الاجتماع مرتين في السنة عادة في روما، ولربما أكثر في الظروف الاستثنائية، من أجل استعراض منهجيات العمل وإعداد خطط العمل/المنتجات.

40- وستكون "فرق المشروعات" المؤلفة من الخبراء والمقيدة بمدة زمنية محددة بقيادة قائد للفريق، مسؤولة عن إعداد الدراسات/التحليلات تحت توجيه وإشراف لجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء.

دال- مخرجات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

41- ستقدم لجنة التسيير، بناء على طلب الجلسة العامة للجنة أو مكتبها، تقارير/تحليلات مكتوبة مخصصة للجلسة العامة أو لأغراض في الفترة ما بين الدورات، على أن تكون هذه التقارير صحيحة علمياً، وواضحة، ومحكمة.

42- بعد إدراج المشروع كبند في جدول أعمال المكتب ووفقا لطبيعة هذا المشروع والغرض منه، فإن بمقدور رئيس لجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء تقديم تقرير بشأنه يضم الاستنتاجات والتوصيات إلى الجلسة العامة للجنة، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع رئيس فريق المشروع المحدد.

هاء- تشكيل/اختيار فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

43- سيسعى مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتعاون الوثيق مع إدارة منظمة الأغذية والزراعة تأسيسا على النصوص القانونية المعمول بها في المنظمة، إلى الحصول على ترشيحات للجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء.

(1) يجب أن تعكس لجنة التسيير مجموعة متنوعة من التخصصات التقنية، والخبرات الإقليمية، والتمثيل الإقليمي. وسيكون للمرشحين المثاليين خبرة وثيقة الصلة في العمل في عمليات الخبراء المتعددة التخصصات.

(2) سيشارك أعضاء لجنة التسيير بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لحكوماتهم أو للمؤسسات أو المنظمات التابعين لها.

(3) سيشغل أعضاء لجنة التسيير مناصبهم لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة.

44- سيشكل المكتب لجنة اختيار تقنية مخصصة مؤلفة من ممثلين من الوكالات المعنية بالأغذية والزراعة التي تتخذ من روما مقراً لها (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية / التنوع البيولوجي، وممثل عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية) لاختيار أعضاء لجنة التسيير. وترفع لجنة الاختيار التقنية المخصصة توصياتها إلى مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي للموافقة عليها.

45- في أوائل عام 2010 سيتمّ اختيار أول 10 أعضاء في لجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء. ثم تقوم هذه اللجنة بتعيين رئيسها ونائب الرئيس لتبدأ العمل استعداداً لدورة لجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2010، بالاستناد إلى تعليمات صريحة من مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويمكن اختيار عدد إضافي من الأعضاء بعد فترة وجيزة من الجلسة العامة لشهر أكتوبر/ تشرين الأول 2010.

46- وستتولى لجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء اختيار أعضاء فرق المشروعات المخصصة التابعة للفريق المذكور وذلك أساساً من صفوف الخبراء المدرجين في قاعدة البيانات التي يمكن للجهات صاحبة الشأن في لجنة الأمن الغذائي العالمي أن ترشح أسماء لإدراجها فيها في أي وقت.

واو- خدمات الأمانة

47- ستعمل أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي المشتركة على مساعدة لجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء ورئيسها في عملهما. وسوف تشمل وظائفها، على سبيل الذكر لا الحصر، العناصر التالية:

(1) صون قائمة بالخبراء.

(2) تنظيم اجتماعات لجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء ومساعدة فرق المشروعات عند الاقتضاء.

(3) صون نظام للاتصالات، بما في ذلك نشر التقارير/ التحليلات ذات الصلة.

(4) المساعدة في إعداد ميزانية العمل والوثائق المسانِدة الأخرى.

زاي- التماس تقديم الترشيحات لعضوية لجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء

48- فوراً عقب اعتماد هذا الاتفاق في الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2009، سوف تُوجّه رسالة تحمل توقيعا مشتركا من رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إلى أعضاء اللجنة وغيرهم من الأطراف تلتمس تقديم ترشيحات لعضوية لجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء. وستتضمّن الرسالة شرحاً لهيكل العملية الجديدة وترفق بها الصلاحيات المتفق عليها.

سادسا- ترتيبات التنفيذ

ألف- المسائل القانونية

49- سيتولى المستشار القانوني في المنظمة معالجة مدى ما تستلزمه مقترحات إصلاح لجنة الأمن الغذائي من إدخال تغييرات على القواعد واللوائح العامة لجوانب حوكمة المنظمة مثل عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتشكيل المكتب، والأمانة، وترتيبات الإبلاغ، والتي ستتطلب تعديلات في الأبعاد القانونية للجنة، وذلك حال أن يتم تحديد طابع هذه التغييرات المقترحة على وجه الدقة.

باء- التكاليف والتمويل

50- ستتحدد تكاليف إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي تبعا لطبيعة ونطاق الوظائف والأنشطة التي توكل إليها، وخاصة إلى مكتبها وأمانتها. وتشمل تبعات التمويل اعتبارات من بينها ما إذا كانت تكاليف اللجنة الجديدة ستتقاسمها الوكالات الرئيسية المعنية، وإلى أي مدى (وفقا للفقرات 32–34). وقد أعد المكتب ميزانية أولية وأشكال التمويل لفترة السنتين المقبلة، بما في ذلك استخدام المساهمات الطوعية وحسابات الأمانة لتمويل فريق الخبراء الرفيع المستوى، وسترفع إلى الجلسة العامة في أكتوبر/تشرين الأول لينظر فيها الأعضاء بغرض اكتساب موافقة مؤتمر المنظمة عليها. كما ستدعو الحاجة إلى العناية بمسألة استراتيجيات تعبئة الموارد اللازمة لتغطية تكاليف مشاركة المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني من البلدان النامية، على نحو ما أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الرابعة والثلاثين.[4]

[4] انظر الفقرة 15 من الوثيقتين CFS:2008/5 وCL 135/10.

جيم- خطة التنفيذ

51- أخذا بعين الاعتبار مدى تعقيد المهام المرتقبة، وسعيا إلى تعزيز فعالية لجنة الأمن الغذائي العالمي، ينبغي أن تركز اللجنة على مخرجات ونتائج ملموسة، وعلى خريطة طريق لتحقيق الرؤية المتجددة على نحو مطرد. ولا بد للجنة بعد تنشيطها من أن تعرف، في دوراتها القادمة، نتائج أكثر تحديدا. ومن المقترح أن تتفق اللجنة، في دورتها القادمة، على خطة مرحلية ترتكز إلى النتائج لتنفيذ الإصلاح حسبما عرض في هذه الوثيقة. وبأخذ ذلك في الحسبان، من المقترح أن تدعى اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين، إلى القيام بما يلي:

	المهام	الموعد النهائي المقترح
1-	الموافقة على وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي	أكتوبر/تشرين الأول 2009
2-	انتخاب مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي (الفقرات 29-32)	أكتوبر/تشرين الأول 2009
3-	تقديم المكتب لمشروع ميزانية واستراتيجية تمويل للجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها، بما في ذلك فريق الخبراء الرفيع المستوى (الفقرة 50)	أكتوبر/تشرين الأول 2009
4-	التماس الترشيحات للجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء (الفقرة 48)	أكتوبر/تشرين الأول 2009
5-	مكتب الشؤون القانونية يستكمل التغييرات المتعلقة باللائحة العامة للمنظمة واللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي (الفقرة 49)	نوفمبر/تشرين الثاني 2009
6-	المكتب يعين لجنة اختيار تقنية مخصصة لأعضاء لجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء (الفقرة 46)	نوفمبر/تشرين الثاني 2009
7-	المكتب ينشئ جماعة استشارية (الفقرة 32)	يناير/كانون الثاني 2010
8-	اتخاذ الترتيبات لتكوين أمانة جديدة (الفقرات 33-35)	يناير/كانون الثاني 2010
9-	تعيين أعضاء لجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء (الفقرة 44)	يناير/كانون الثاني 2010
10-	الاجتماع المشترك الأول للجنة التسيير التابعة لفريق الخبراء ومكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي وأمانتها لمناقشة المجالات التي تتطلب مشورة الفريق المذكور والموافقة على جدول زمني للتسليم (الفقرة 45)	فبراير/شباط 2010
11-	المكتب يضع برنامجا للعمل من خلال عملية تشاورية	أبريل/نيسان 2010
12-	المكتب يتقدم بمقترح لبرنامج للعمل، بما في ذلك تنفيذ (بعض جوانب) المرحلة الثانية، إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة	أكتوبر/تشرين الأول 2010.

52- وقد ترغب اللجنة في إقرار هذه الوثيقة وتكليف المكتب بالشروع في التنفيذ وفقاً لما حُدد أعلاه.